

المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري
تطور التحكيم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – الواقع والطموح
الرياض، المملكة العربية السعودية
١٤-١٥ أكتوبر ٢٠١٩

أحدث مستجدات المركز السعودي للتحكيم التجاري وتطورات السوق
كريستيان بي. ألبرت رئيس إدارة تسوية المنازعات بالمركز السعودي للتحكيم التجاري

أصحاب المعالي،
الضيوف الكرام،
السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بكم مرة أخرى نيابة عن المركز السعودي للتحكيم التجاري. ولقد شارك رئيس مجلس إدارتنا ورئيسنا التنفيذي بالفعل معكم رؤيتنا وإنجازاتها. وأريد الآن أن أقدم لكم لمحة فنية أكبر عن الخدمات والتطورات الجديدة بالمركز، يلي ذلك عرض بعض تطورات السوق المختارة فيما يتعلق بالتحكيم في المملكة.

١. آخر مستجدات المركز

١,١ الخدمات الجديدة

فيما يتعلق بخدماتنا، فقد أطلقنا العام الماضي قواعد إجراءات محكم التداير المستعجلة، قواعد الإجراءات المعجلة، وبروتوكول المركز السعودي للتحكيم التجاري لإدارة المنازعات إلكترونياً، هذه الخدمات أصبحت متاحة في الوقت الراهن.

ويسعدنا هذا العام أن نقدم لكم بعض الخدمات الإضافية للقضايا التي يديرها المركز وكذلك قضايا التحكيم الحر. بأثر فوري، أصبح بإمكان الأطراف الآن الوصول إلى المنتجات الإضافية التالية: خدمات اختيار وتعيين المحكمين الجديدة بالمركز. اللجنة الإدارية الجديدة بالمركز. وسأتناول هذه الخدمات بالطرح، ومن ثم أطلع السادة الحضور آخر التطورات حول منتج إدارة المنازعات إلكترونياً، والذي تم الإعلان عنه العام الماضي.

١,١,١ خدمات اختيار وتعيين المحكمين

بالنسبة لخدمات اختيار المحكمين وخدمات التعيين، اسمحولي بالتركيز على ثلاثة منتجات مميزة:

١,١,١,١ سلطة التعيين

يصل الأطراف غالباً لطرق مسدودة عند محاولة الاتفاق على محكم. وفي حال عدم الاتفاق، يكون ملجأهم الوحيد هو المحكمة. بينما يمكنهم الآن الحضور إلى المركز للحصول على الخدمة المحدودة المتمثلة في تعيين محكم أو أكثر إدارياً. إضافة إلى أن المركز السعودي للتحكيم التجاري سيستطيع التعيين وفقاً لهذا في حال الطلب من قبل الأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم وفقاً لقواعد الأونسترال، أو عند صدور أمر من المحكمة.

وبمجرد تعيين المحكم، وفي حال تقديم إفصاح، سيدعو المركز الأطراف إلى أي تقديم أي طلبات لرد المحكم في غضون ٧ أيام. وفي حال وجود طلب لرد المحكم، سيدعو المركز الطرف الآخر إلى تقديم تعليقه على طلب الرد في غضون ٧ أيام، ثم يصدر المركز قراره. في حال تم تأكيد تعيين المحكم، فإن خدمة المركز تنتهي هنا. وإذا قام المركز بعزل المحكم، فإن المركز سيختار بديلاً عنه ليتم تعيينه. وتبلغ الرسوم الإدارية لهذه الخدمة ٥,٠٠٠ ريال سعودي (١,٣٣٠ دولار أمريكي تقريباً).

٢,١,١,١ خدمة القائمة فقط

يمكن للأطراف الآن الاتفاق على أن يقدم المركز قائمة تضم ٥، ١٠ أو ١٥ مرشحاً خبيراً على أساس المؤهلات والخبرات وعوامل أخرى. وتطبق هذه الخدمة على اختيار محكم فرد، ثلاثة محكمين، أو رئيس هيئة التحكيم. كما أن هذه الخدمة تساعد أيضاً الأطراف التي تحتاج إلى أسماء لتعين المحكم الذي يعين من قبلهم. وتنتهي خدمة المركز بعد تقديم القائمة. وتبلغ الرسوم الإدارية لهذه الخدمة ٣,٠٠٠ ريال سعودي (حوالي ٨٠٠ دولار أمريكي) للقائمة التي تضم ٥ أسماء، و٤,٠٠٠ ريال سعودي (حوالي ١,٠٦٥ دولار) للقائمة التي تضم ١٠ أسماء، و٥,٠٠٠ ريال سعودي (حوالي ١,٣٣٠ دولار) للقائمة التي تضم ١٥ اسماً. وتبلغ نسبة الخصم ٥٠% على القوائم الإضافية.

٣,١,١,١ خدمة القائمة والتعيين

تضيف هذه الخدمة إلى المنتج السابق سلطة التعيين للمركز، وفي حال تقديم طلب رد المحكم - إعادة التعيين، العزل، أو استبدال المحكمين سيدعو المركز الطرف الآخر لتقديم تعليقه، ثم يصدر المركز قراره. رسوم هذه الخدمة هي نفس رسوم خدمة القائمة المذكورة أعلاه بالإضافة إلى رسوماً قدرها ٣,٠٠٠ ريال سعودي (حوالي ٨٠٠ دولار) لكل محكم يتم تعيينه.

ملاحظتين أخيرتين على خدمات اختيار وتعيين المحكمين: الأولى يجوز للأطراف دائماً تحويل أي من المنتجات المذكورة أعلاه إلى قضية يديرها المركز بالكامل. الثانية من أجل الإعداد لتقديم هذه الخدمات أجرينا تحسينات كبيرة على متطلبات الانضمام إلى قائمة محكمي المركز، لضمان وجود قائمة محكمين بالمركز ذوي جودة.

٢,١,١ اللجنة الإدارية للمركز السعودي للتحكيم التجاري

يسعدني أيضاً أن أقدم لكم اللجنة الإدارية الجديدة بالمركز. تتيح اللجنة الآن للأطراف ليس في القضايا التي يديرها المركز فحسب، ولكن أيضاً في قضايا التحكيم الحر، إمكانية الوصول إلى سلطة اتخاذ قرار خبيرة ومحايدة ومؤهلة تأهيلاً عالياً تبت في الطلب المعروض عليها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة. ولعل الأهم من ذلك أنها تحمي الحيادية والاتساق والاستمرارية في عملية اتخاذ القرار في المركز.

ويقتصر نطاق سلطة اللجنة على القرارات التي تتعلق برد المحكم، عدد المحكمين ومكان التحكيم. وتتألف اللجنة من مجموعة من التنفيذيين رفيعي المستوى الحاليين والسابقين المنتسبين للمركز فضلاً عن خبراء خارجيين محايدين لجلب قدر كبير من الخبرة في مجال بدائل تسوية المنازعات وإدارة القضايا. وتتكون اللجنة من خمسة أعضاء بحد أدنى. وسوف يستمع ثلاثة أعضاء ممن يحق لهم التصويت المسألة ويبتون في أي طلب يتم تقديمه على أساس أسبوعي. ويجوز طلب اجتماعات استثنائية في حال الحاجة إلى ذلك. ويجب أن تستند جميع القرارات إلى إفادات الأطراف فقط وسيتم اتخاذها بناءً على أغلبية الأصوات. ولن تصدر أسباب مكتوبة. وهذه الخدمة مجانية للقضايا التي يديرها المركز السعودي للتحكيم التجاري. بالنسبة لقضايا التحكيم الحر، تبلغ الرسوم الإدارية ١٠,٠٠٠ ريال سعودي (٢,٦٦٠ دولار تقريباً).

٣,١,١ بوابة وبروتوكول المركز السعودي للتحكيم التجاري لإدارة المنازعات إلكترونياً ODR

بموجب بروتوكول إدارة المنازعات إلكترونياً، الذي يكمل قواعد التحكيم بالمركز، يمكن للأطراف الآن تسوية منازعاتهم بالكامل إلكترونياً باستخدام بوابة إدارة المنازعات إلكترونياً، إذا لم يتجاوز المبلغ الإجمالي للدعاوى والدعاوى المضادة ٢٠٠,٠٠٠ ريال سعودي (حوالي ٥٣,٣٠٠ دولار). وبمجرد تقديم المطالبة، يكون أمام المدعى عليه ١٠ أيام لتقديم رده. يعين المركز إدارياً محكماً فرداً يصدر قراراً مسبباً في غضون ٣٠ يوماً من تعيينه. ويجب ألا يستند القرار سوى إلى المستندات الكتابية المقدمة من الأطراف. إلا في الظروف الاستثنائية.

بالنسبة للتحديثات، قمنا الآن بدمج Cisco Webex بالكامل في بوابة SCCA ODR الخاصة بنا في حال ما إذا كان هناك حاجة لجلسات استماع. لقد طورنا أيضاً نظام ODR الخاص بنا للسماح الآن بإتمام جميع جوانب الإجراءات عبر الإنترنت دون الحاجة للاتصالات الهاتفية أو لكتابة رسائل البريد الإلكتروني. تمت إضافة العديد من التحسينات في التصميم والمحتوى مثل ميزة المحادثة بين الأطراف و المركز السعودي للتحكيم التجاري وكذلك بين المحكم والأطراف. تغطي ODR Portal الآن الظروف الاستثنائية التي قد تحتاج إلى تكرار إجراءات معينة، مثل تعيين محكمين بديلين بعد عزل المحكم إن وجد. أخيراً، أضفنا بعض التدابير الأمنية مثل طلب رمز التحقق عن طريق الجوال في مرحلة تسجيل الدخول.

وتبلغ رسوم تقديم الدعاوى والدعاوى المضادة للمركز ١,٠٠٠ ريال سعودي (٢٦٦ دولار أمريكي تقريباً). وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المدعي إيداع دفعة مقدمة قدرها ١٤,٠٠٠ ريال سعودي (حوالي ٣,٧٢٥ دولاراً) لتغطية الرسوم الإدارية للمركز (٤,٠٠٠ ريال سعودي) وأتعاب ومصروفات المحكم (١٠,٠٠٠ ريال سعودي).

٢,١ التطورات الجديدة

لقد سمعتم بالفعل من رئيس مجلس إدارتنا /رئيسنا التنفيذي عن التنظيم الجديد للمركز، وتوسع فريق العمل، ومكانتنا الجديدة في مدينة الملك عبد الله الاقتصادية ومدينة جدة.

١,٢,١ اللجنة الاستشارية الجديدة للقواعد المركز السعودي للتحكيم التجاري

أريد الآن أن أركز بإيجاز على نقطة بارزة أخرى أفخر بها شخصياً، ونحن على ثقة من أننا سنواصل بناء سمعتنا كمؤسسة تحكيمية تعمل وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية. فلقد أنشأنا لجنة استشارية جديدة للقواعد تقدم إرشادات بشأن أي تنقيحات تجرى على قواعد وإجراءات وملاحق المركز. كما سيناط بها مراقبة الاتجاهات الدولية والتشاور مع المركز حول إضافة خدمات جديدة أو مراجعة الخدمات الحالية. وتتكون اللجنة حالياً من ١٣ من خبراء التحكيم الدولي البارزين والمتنوعين ويسرنا أن نعلن أسماء الخبراء الذين انضموا إلى اللجنة (حسب الترتيب الأبجدي):

- الدكتور/ مصطفى عبدالغفار (مستشار خاص، المركز السعودي للتحكيم التجاري، الرئيس السابق لتسوية المنازعات بالمركز).
- الدكتور/ فهد أبوحميد (شريك إداري، شركة أبوحميد وآل الشيخ والحقباني، بالتعاون مع كليفورد تشانس).
- البروفيسور/ جورج عفاكي (محكم مستقل، عفاكي)
- السيدة / شيان باو (محكم ووسيط مستقل، غرف التحكيم، أمين عام سابق لمركز هونغ كونغ للتحكيم الدولي)
- السيد / بن كاولينج (محامي وشريك في شركة كلايد أند كو)
- السيد / برناردو م. كريماديس سانز باستور (مدير مؤسس بمكتب كريماديس وشركاؤه للمحاماة)
- السيد/ أليك إيمرسون (محكم ووسيط مستقل، إدارة بدائل تسوية المنازعات للإستشارات)
- البروفيسور/ فرانكو فيراري (أستاذ قانون، كلية الحقوق بجامعة نيويورك)
- السيد / تيموثي مارتن (محكم مستقل)
- السيدة/ إرين ميلرر انكين (شريك، فريشفيلد براكهافوس ديرنجر)
- السيد/ ريتشارد نيمارك (المؤسس، نيمارك لتسوية المنازعات) (النائب السابق لرئيس المركز الدولي لتسوية المنازعات بجمعية التحكيم الأمريكية)
- السيد/ توبي لاندوا (محامي ومحكم مستقل في غرف محاكم إيسكس في لندن)

- السيد/ مايكل باتشيت جويس (محامي ومحكم مستقل، غرف إلي بيليس)

نراجع حالياً جدول الأتعاب الخاص بالمركز، و نأمل أن تباشر اللجنة الاستشارية عملها في مراجعة القواعد الجديدة في خلال الأسابيع القليلة المقبلة.

٢,٢,١ منتدى المركز السعودي للتحكيم التجاري الدولي للشباب "YSCCA"

نحن بصدد إطلاق منصة شبكات جديدة لجيل الشباب المهتمين بالتحكيم وبدائل تسوية المنازعات الأخرى. "YSCCA" مخصصة للمحكمين والممارسين الشباب والطلاب وغيرهم من المهتمين بالتحكيم ممن يقل أعمارهم عن ٤٠ عاماً. ستقدم "YSCCA" برامج مخصصة مثل المؤتمرات وورش العمل وغيرها من أشكال الأحداث المختلفة. وستتيح "YSCCA" أيضاً لأعضائها فرصة مقابلة أقرانهم وتبادل الأفكار معهم، كما تتيح لهم أيضاً الاجتماع مع كثير من كبار المحكمين والممارسين والأكاديميين للاستفادة من خبرتهم. وسيقوم المركز بعد فترة قصيرة بتعيين اللجنة التوجيهية، والتي ستضم مجموعة متنوعة من الممارسين الدوليين الشباب، المدعومين بلجنة استشارية عالمية. وهي مدعومة من المركز، ولكنها بخلاف ذلك ستدير أعمالها بشكل مستقل في الغالب.

إذا كنت محكماً أو ممارساً شاباً وتريد الدخول إلى سوق التحكيم أو طالب في كلية قانون يتوق إلى وضع بصمته، فيرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمركز حيث سنقوم بنشر مزيد من المعلومات في الأيام والأسابيع القادمة.

٢. تطورات السوق

يوجد العديد من التطورات الأخيرة في المملكة فيما يتعلق بالتحكيم، وسوابق قضائية ذات صلة بالتحكيم يجدر الإشارة لها.

١,٢ آخر التطورات

فيما يتعلق بتطورات عام ٢٠١٩، تبرز ثلاثة أحداث سبق أن ذكرها رئيس مجلس إدارتنا ورئيسنا التنفيذي أو أي منهما: المرسوم الملكي الصادر في يناير بشأن الكيانات المملوكة للدولة التي ترغب في اللجوء إلى التحكيم، ونظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد، ونظام الامتياز التجاري الجديد، اللذان يسمحان الآن بالتحكيم.

على الجانب التنظيمي، بدأت المملكة في شق طريقها لتصبح مقراً حديثاً ومرغوباً فيه للتحكيم المحلي وكذلك التحكيم الدولي مع استحداث نظام التحكيم السعودي لسنة ٢٠١٢، والذي صيغ على غرار قانون الأونسيترال النموذجي وكذلك نظام التنفيذ السعودي لسنة ٢٠١٣ .

ويعزز المرسوم الملكي رقم (٢٨٠٠٤) لعام ٢٠١٩ الصادر في ٢٢/٥/١٤٤٠هـ في المادة ١٠(٢) من نظام التحكيم السعودي لسنة ٢٠١٢، والتي تنص بشكل أساسي على أنه لا يجوز للجهات الحكومية الاتفاق على التحكيم إلا بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء. ويتناول المرسوم الملكي بشكل خاص الجهات الحكومية والشركات المملوكة للدولة التي تتعامل مع مستثمرين أجانب. ولكن أكثر ما أثار حماسنا وسعادتنا هو أنه بمجرد موافقة الأطراف على التحكيم، فإن المرسوم الملكي يقتضي وجوب العمل على أن يكون مقر التحكيم في المملكة وأن يُدار تحت إشراف المركز السعودي للتحكيم التجاري أو أي مركز تحكيم مرخص له بشكل سليم.

باختصار، فإن التحكيم كان وسيظل خياراً للجهات الحكومية بعد موافقة الأطراف، إضافة إلى ذلك عكس المرسوم الملكي كليه الآن الشكوك السابقة تجاه التحكيم وعزز التزام المملكة بإعداد بيئة مناسبة للاستثمار للمستثمرين الأجانب الذين يرغبون في التعاون التجاري مع الجهات الحكومية أو الكيانات المملوكة للحكومة، وفي الواقع شهد المركز زيادة كبيرة في الاهتمام بخدماته من قبل عمالقة السوق المحليين والدوليين وكذلك الشركات الصغيرة عبر نطاق واسع من قطاعات الصناعة.

٢,١,٢ نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد

في ١ أغسطس ٢٠١٩، أقر مجلس وزراء السعودي نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الجديد الذي سيتم تطبيقه على جميع المشروعات الحكومية السعودية بدءاً من ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩. وفي حين أننا سيتعين علينا انتظار أن تقدر اللائحة التنفيذية كليه تأثير هذا النظام الجديد، فبوسعنا بالفعل أن نقول إنه تطور إيجابي لسوق البنية التحتية السعودي، لأنه سيؤدي إلى مزيد من الشفافية والقدرة على التنبؤ والكفاءة في عمليات المنافسات التي تنفذها السلطات الحكومية.

ولكن الأكثر أهمية لنا هنا اليوم، هو أن الكيانات الحكومية قد توافق الآن على التحكيم في عقودها، بشرط موافقة وزير المالية على ذلك. ولم يتم منح هذا الخيار بموجب القانون القديم وأدى إلى رفع دعاوى قضائية. والآن، يمكن للأطراف تعيين محكمين خبراء قادرين على فهم النزاعات الإنشائية الأكثر تعقيداً، مما يؤدي إلى تعجيل تسوية النزاع.

٣,١,٢ نظام الامتياز التجاري الجديد

أقر مجلس الوزراء يوم الثلاثاء الماضي نظام الامتياز التجاري الجديد الذي يضع إطاراً نظامياً للعلاقة بين صاحب حق الامتياز والمستفيد وفق أسس تعزز مبدأ الشفافية والوضوح. يحدد النظام الحقوق والالتزامات، وواجب صاحب حق الامتياز في الكشف عن أهم المخاطر والحقوق والالتزامات المتعلقة بفرص الامتياز. وهو أيضاً ينظم شروط التجديد أو الإنهاء أو التنازل عن اتفاقية الامتياز.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة ٢٥ تنص على أنه "يجوز الاتفاق على تسوية المنازعات التي تنشأ عن اتفاقية الامتياز أو تطبيق النظام بوسائل بديلة كالتحكيم والوساطة والتوفيق"، هذا مثال آخر على التزام المملكة تجاه بدائل تسوية المنازعات.

تمهد هذه التطورات التنظيمية الطريق لبيئة مناسبة للاستثمار وتُظهر نية المملكة في جعل التحكيم مقبولاً على نطاق واسع كأحد بدائل تسوية المنازعات.

٢,٢ السوابق القضائية

في هذه الدقائق الأخيرة، سأعرض بإيجاز إلى بعض قرارات المحاكم ذات الأهمية.

١,٢,٢ تمكين المرأة من العمل كمحكمة

وفقاً للمعايير الدولية، فإن نظام التحكيم السعودي لعام ٢٠١٢ لا يشتمل على أي عبارات أو كلمات تمنع المرأة من العمل كمحكمة. وفي الحقيقة، فهو لا ينص على أي متطلبات متعلقة بنوع أو جنس المحكمين على الإطلاق، وكل ما تستلزمه المادة ١٤ هو أنه يشترط في المحكم ما يلي: ١. أن يكون كامل الأهلية، ٢. أن يكون حسن السيرة والسلوك، ٣. أن يكون حاصلًا على الأقل على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية. وإذا كانت هيئة التحكيم مكونة من أكثر من محكم فيكتفى توافر هذا الشرط في رئيسها.

لكن الأمر لم يتم اختباره حتى مايو ٢٠١٦ عندما عرض على محكمة الاستئناف الإدارية بالدمام مراجعة وتأكيد تشكيل هيئة تحكيم باستخدام صلاحياتها بموجب المادة ١٥ من النظام، وفي هذه القضية، لفت أحد الأطراف انتباه المحكمة إلى أن الطرف الآخر قد اختار مُحكِّمة، ومع ذلك، لم تشكل المحكمة في شرعية تعيين المُحكِّمة، وأقرت وأكدت هيئة التحكيم ككل بمجرد وجود رئيس لها؛ وهو قرار نهائي وليس خاضعاً للطعن.

وفي حين أن هذا القرار ليس ملزماً للمحاكم الأخرى، إلا أنه خطوة إيجابية للغاية للتحكيم في المملكة، في الحقيقة، لسنا على علم بأي قرارات أحدثت تعارض مع هذا القرار.

٢,٢,٢ فترة الاثني عشر شهراً بموجب نظام التحكيم السعودي لسنة ٢٠١٢ ليست مطلقة

نصت المادة ٤٠ من نظام التحكيم السعودي لسنة ٢٠١٢ على أنه على هيئة التحكيم إصدار الحكم المنهني للخصومة كلها خلال الميعاد الذي اتفق عليه طرفا التحكيم، فإن لم يكن هناك اتفاق وجب أن يصدر الحكم خلال اثني عشر شهراً من تاريخ بدء إجراءات التحكيم، وإذا لم يصدر حكم التحكيم خلال الميعاد المشار إليه في الفقرة السابقة، جاز لأي من طرفي التحكيم أن يطلب من المحكمة المختصة أن تصدر أمراً بتحديد مدة إضافية، أو بإنهاء إجراءات التحكيم.

عرض أمام محكمة الاستئناف بالمنطقة الشرقية في الدمام هذه المسألة عندما طلب المدعي من المحكمة أثناء تحكيم قائم أن تصدر قراراً بإنهاء التحكيم (قضية تحكيم حر). وقد ذكر المدعي أن مدة الاثني عشر شهراً مرت دون إصدار قرار تحكيم، وبناءً على طلب المحكمة، أوضحت هيئة التحكيم أنه توجب عليها تعيين خبير فني، وأن المدعي هو من تأخر في دفع أتعاب الخبير، وفي ١٦ أكتوبر ٢٠١٨، رفضت المحكمة في النهاية طلب المدعي بإنهاء التحكيم، ووجدت أنه كانت هناك حاجة لتعيين مثل هذا الخبير وأن هيئة التحكيم لم تكن مخطئة في التأخير. ولكن الأكثر أهمية، أنها وجدت أن الأحكام المتعلقة بفترة التحكيم هي فقط لتعجيل وتسريع تسوية المنازعات. [القضية رقم ٩٠١/ق و ١١٠٩/ق لعام ١٤٣٩ هـ]

اتبعت المحكمة نهجاً عملياً دقيقاً في تفسير الفترة المنصوص عليها في المادة ٤٠، وبالتالي منحت هيئة التحكيم السلطة التقديرية الكاملة لإدارة القضية. وفي الحقيقة، ليست كل قضية قابلة للتسوية في غضون اثني عشر شهراً، حيث إن الفترة الزمنية المستغرقة في القضية تعتمد بشكل كبير على حجمها وتعقيدها، وتعاون أطرافها، كما في هذه الحالة، وأعتقد أن هذا التوجه كان حصيفاً من المحكمة حيث لم ترتق بالمادة ٤٠ لتكون أساساً جديداً محتملاً لإلغاء قرارات التحكيم، كما أن تفسيرها للمادة ٤٠ كان له أثر جانبي إيجابي يتمثل في أنه لا يمكن لأي طرف إساءة استخدام نصوص النظام عن طريق تأخير الإجراءات ثم محاولة إجبار المحاكم على إنهاء التحكيم، وبالتالي تجنب واجبها في احترام اتفاق التحكيم.

ملاحظة أخيرة، من خلال الاتفاق على القواعد المؤسسية، فمن المشكوك فيه إن كانت الفترة المنصوص عليها في المادة ٤٠ ستطبق أم لا. فعلى سبيل المثال، تشتمل قواعد المركز على أطر زمنية خاصة بها يتفق عليها الأطراف في حالت اتفاقهم على التحكيم بموجبها.

٣,٢,٢ أول تنفيذ لقرار تحكيم أجنبي في ٣ أشهر فقط تحت نظام التنفيذ السعودي ٢٠١٣ م

في يونيو ٢٠١٦، نفذت محكمة التنفيذ بالرياض قرار تحكيم لغرفة التجارة الدولية بقيمة ١٨,٥ مليون دولار أمريكي صدر في لندن ضد مزود خدمة نقل بيانات سعودي. وكان هذا هو أول تنفيذ يُذكر لقرار تحكيم بموجب نظام التنفيذ السعودي لسنة ٢٠١٣ والذي كان لا يزال جديداً، وقد كان لهذا القرار أثر إيجابي كأحد أهم التطورات في مجال التحكيم في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة.

٤,٢,٢ لدى الأطراف حرية الاتفاق على مؤسسات وإجراءات التحكيم

محكمة في الرياض في يناير ٢٠١٣ حكمت المحكمة بصرف النظر عن الدعوى التي طلب المدعي فيها إبطال الحكم لأنه ينص على أن يتم إجراء التحكيم وفقاً لقواعد غرفة التجارة الدولية وليس وفقاً لنظام التحكيم السعودي، على الرغم من تسمية المملكة العربية السعودية على أنها مقر التحكيم. وادعى المدعي أنه حيثما كان الحال كذلك، فإن جميع أحكام النظام السعودي إلزامية، ويجب على هيئة التحكيم تطبيقها.

قبلت المحكمة طلب المدعي عليه ورفضت القضية. وقد استندت في قرارها إلى المادة ٢٥ من نظام التحكيم السعودي، وانتهت إلى أنه يجوز للطرفين الاتفاق على الإجراء الذي ستعتمده هيئة التحكيم ويحق لهما اختيار قواعد أي مركز تحكيم أو بدائل تسوية منازعات في المملكة أو خارجها، شريطة ألا يخالف مبادئ الشريعة. (قضية رقم ٣٢٣٢٨٧٤٦)

جاء أحد أحدث القرارات التي كررت هذه النتيجة من حيث المبدأ من محكمة استئناف الدمام في ٦ أغسطس ٢٠١٨ (القضية رقم ٤٩٩ / ف لعام ١٤٣٩ هـ).

٥,٢,٢ لدى هيئة التحكيم السلطة التقديرية في إدارة الإجراءات وإثبات الوقائع

تنص المادة ٥٠ من نظام التحكيم السعودي على أنه يمكن إبطال قرار تحكيم إذا لم تراعى هيئة التحكيم الشروط الواجب توافرها في الحكم على نحو أثار في مضمونه، أو استند الحكم على إجراءات تحكيم باطلة أثرت فيه. في هذه القضية قررت هيئة التحكيم تعيين خبير ولكنها قررت في مراحل لاحقة أن القضية لا تتطلب خبرة، رأت المحكمة أن هذا القرار في حد ذاته لا يشكل أساساً لإبطال الحكم.

محكمة الاستئناف بالرياض في إبريل ٢٠١٥ (قضية رقم ١٤٣٦/١/٤١٥١) رأت أن هيئة التحكيم لديها السلطة التقديرية لتقرير كيفية تنفيذ الإجراءات، وأنه لا يمثل البت في القضية بناءً على إفادات الأطراف فقط انتهاكاً للإجراءات القانونية الواجبة التي قد تؤدي إلى الطعن في قرار التحكيم، و ذكرت المحكمة أن نطاق واختصاصات مهمة الخبير المعين من قبل هيئة التحكيم يندرجان ضمن السلطة التقديرية لهيئة التحكيم ولا ينتهكان حق الأطراف في المحاكمة وفق الإجراءات القانونية الواجبة.

٦,٢,٢ ليس للمحكمة اختصاص إعادة النظر في موضوع الدعوى

في فبراير ٢٠١٤ (قضية رقم ١٤٣٤/٣٣٨٩) خلصت محكمة الاستئناف الإدارية بالرياض إلى أنها ليس لديها اختصاص إعادة النظر في موضوع القضية التي فصلت فيها هيئة التحكيم، أوضحت المحكمة أيضاً أنه بناءً على المادة ٥٠ من نظام التحكيم السعودي، لا يمكن إبطال الحكم إلا إذا كان اتفاق التحكيم لاغياً وقابلاً للإبطال أو إذا لم تراعى هيئة التحكيم الإجراءات

القانونية الواجبة والمتطلبات الإجرائية؛ وأقررت أموراً خارج نطاق اتفاق التحكيم أو أموراً تنتهك النظام العام.

تم تأييد نتائج المحكمة في العديد من القرارات القضائية الأخرى، جاء أحد أحدث القرارات التي كررت هذه النتيجة من حيث المبدأ من نفس القضية التي حكمت فيها محكمة استئناف الدمام في ٦ أغسطس ٢٠١٨ (القضية رقم ٤٩٩/ف لسنة ١٤٣٩ هـ).

٣. الختام

في الختام ، شهدنا زخماً هائلاً للاهتمام بالتحكيم في المملكة في عام ٢٠١٩. وقد مهدت العديد من الجهود التنظيمية الجديدة الطريق لمزيد من القبول للتحكيم كبديل للتقاضي أمام المحكمة. نلاحظ أيضاً أن محاكم التنفيذ في الأشهر الـ ١٢ الماضية (من سبتمبر ٢٠١٨ إلى أغسطس ٢٠١٩) قد تلقت حوالي ٢٤٣ طلب إنفاذ للأحكام والقرارات الأجنبية ، مقارنة بـ ٢٧٣ من سبتمبر ٢٠١٧ حتى أغسطس ٢٠١٨.

وعلى الرغم من أن القرارات المذكورة أعلاه ليست ملزمة للمحاكم الأخرى ، فإننا نرى بعض الاتجاهات الواعدة للغاية وتشكيل ممارسات راسخة تماشى مع ما يتوقع من بيئة داعمة للتحكيم كما أننا ما زلنا نشارك بشكل نشط مع القضاء لننتقل بشكل كامل في جميع الجهود المبذولة لجعل التحكيم قصة نجاح والمساهمة بدورنا في رؤية المملكة ٢٠٣٠.

شكراً على حسن انتباهكم.

SCCA19

The Evolution of Arbitration in the MENA Region – Realities and Perspectives

Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

14-15 October 2019

SCCA Updates and Market Observations

Christian P. Alberti, Chief of ADR, SCCA

Your Excellencies,
Distinguished Guests,
Ladies and Gentlemen,

It is my distinct pleasure to, again, welcome you on behalf of the SCCA. Our Chairman and our CEO have already shared with you our vision and achievements. I want to now give you a more technical snapshot of the SCCA's new services and developments, followed by a few selected market observations with regard to arbitrating in the Kingdom.

1. SCCA UPDATES

1.1. New Services

As for our services, last year we had announced, among other things, the launch of our Emergency Procedure Rules, our Expedited Procedure Rules and our Online Dispute Resolution Protocol. These have come to life in the meantime.

This year we are very excited to bring to you a few more services for SCCA-administered as well as *ad hoc* cases. With immediate effect, parties have now access to the following two additional SCCA products: our new Arbitrator Selection and Appointment Services, and our new SCCA Administrative Committee. I will address these in turn, and then also update you on a few ODR Platform enhancements we have made since last year's announcement of the ODR Protocol.

1.1.1. Arbitrator Selection and Appointment Services

As for our new *Arbitrator Selection and Appointment Services* I will focus on 3 distinct products:

1.1.1.1. *Appointing Authority*

Parties run frequently into impasses when trying to agree on an arbitrator. In case of disagreement, their only recourse is the court. They can now come to the SCCA for the limited service of having one or more arbitrators administratively appointed. In addition, the SCCA can act in such capacity if designated by the Secretary-General of the Permanent Court of Arbitration pursuant to the UNCITRAL Arbitration Rules, or by court order.

Once appointed and in case of a disclosure, the SCCA invites the parties to submit any challenges within 7 days. In case of a challenge, the SCCA invites comments from the other party within 7 days and then makes a determination. If the arbitrator is reaffirmed, the SCCA service ends here. If the SCCA removes the arbitrator, the SCCA will choose a substitute to be appointed. The administrative fee for this service is SAR 5,000 (approx. USD 1,330).

1.1.1.2. List-Only Service

The parties can now agree to have the SCCA provide a list of 5, 10 or 15 expert candidates based on qualifications, expertise and other factors. This service applies for the selection of a sole arbitrator, three arbitrators or the presiding arbitrator. This service also helps single parties in need for names to identify their party-appointed arbitrator. The SCCA service ends after the submission of the list. The administrative fee for this service is SAR 3,000 (approx. USD 800) for a list of 5 names, SAR 4,000 (approx. USD 1,065) for a list of 10 names, and SAR 5,000 (approx. USD 1,330) for a list of 15 names. Additional lists are discounted at 50%.

1.1.1.3. List-and-Appointment Service

This service adds to the previous product the SCCA's authority to appoint, and – in case of a challenge – reaffirm or remove and substitute arbitrators. In case of a disclosure and subsequent challenge, the SCCA invites comments from the other party and then makes a determination. The administrative fee for this service mirrors the above price list for List-Only services. In addition, the SCCA charges SAR 3,000 (approx. USD 800) for each arbitrator to be appointed.

Two final annotations to these *Arbitrator Selection and Appointment Services*: First, parties may always convert any of the above products into a fully administered SCCA case. Second, in preparation for these services, we have made significant enhancements to the eligibility requirements for application to the SCCA Roster to ensure access to high-quality arbitrators.

1.1.2. SCCA Administrative Committee

I am also very excited to introduce you to our new SCCA Administrative Committee. The Committee gives now parties in SCCA-administered but also *ad hoc* cases access to a neutral and highly qualified expert decision-making authority that determines requests brought before it in a timely and cost-effective manner. It also serves the purpose of safeguarding neutrality, consistency and continuity in the SCCA's decision-making process.

The Committee's scope of authority is limited to determinations pertaining to arbitrator challenges, number of arbitrator disputes and place of arbitration disputes. The Committee is comprised of a group of current and former high-level SCCA executives as well as external neutral experts who bring an extensive amount of ADR and case administration experience to the table. The Committee consists of a minimum of five members. Three voting members will hear and decide any requests brought before it on a weekly basis. Extraordinary meetings may be requested if and when the need may arise. All decisions shall be based solely on party submissions and will be decided by a majority vote. No written reasons will be issued. For SCCA-administered cases, this service is free of charge. For *ad hoc* cases, the administrative fee is SAR 10,000 (approx. USD 2,660).

1.1.3. Online Dispute Resolution Protocol and ODR Portal

Under the Online Dispute Resolution Protocol, modifying the SCCA Arbitration Rules, parties can resolve disputes completely online using our SCCA ODR Portal, if the aggregate amount of their claims and counterclaims does not exceed SAR 200,000 (approx. USD 53,300). Once a claim has been filed, the respondent has 10 days to file its response. The SCCA administratively appoints a sole arbitrator who shall render a reasoned award within 30 days of his/her appointment. The decision shall be based solely on the parties' written submissions save exceptional circumstances.

As for updates, we have now fully integrated *Cisco Webex* into our SCCA ODR Portal in case a hearing may be necessary. We have also further enhanced our ODR Platform to now allow all aspects of the process to be completed online without ever picking up the phone or writing an email. In particular, we have added further design and content enhancements such as a chat box function between the parties and the SCCA as well as between the Arbitrator and the parties. The ODR Portal now also covers exceptional circumstances where certain steps may need to be repeated, such as the appointment of substitute arbitrators after a successful challenge. Finally, we have added certain security measures such as the request for a verification code sent as SMS to your phone at the login stage.

The SCCA filing fee for claims and counterclaims is SAR 1,000 (approx. USD 266). In addition, the claimant shall advance a deposit of SAR 14,000 (approx. USD 3,725) to cover the SCCA's administrative fee (SAR 4,000) and the Arbitrator's fees and expenses (SAR 10,000).

1.2. NEW DEVELOPMENTS

You have already heard from our Chairman/CEO about the new SCCA Statutes, our team expansion, and our new offices in King Abdullah Economic City and Jeddah.

1.2.1. New SCCA Rules Advisory Committee

I want to now briefly focus on another highlight I am personally very proud of, and we trust will further build our reputation as an arbitral institution operating under international best practices and standards. We have established a new Rules Advisory Committee that will provide guidance on any revisions of our existing rules, procedures and appendixes. It will also monitor international trends and consult with the SCCA on adding new or revising existing services. The committee consists of 13 prominent and diverse international arbitration experts. We are pleased to announce that the following individuals have joined the Committee (in alphabetical order):

- **Dr. Mostafa Abdel Ghaffar** (Special Counsel, SCCA; former Head of ADR of SCCA)
- **Dr. Fahad Abuhimed** (Managing Partner, Abuhimed Alsheikh Alhagbani, in co-operation with Clifford Chance)
- **Prof. Georges Affaki** (Independent Arbitrator, AFFAKI)
- **Ms. Chiann Bao** (Independent Arbitrator and Mediator, Arbitration Chambers; former Secretary General of HKIAC)
- **Mr. Ben Cowling** (Partner, Clyde & Co)
- **Mr. Bernardo M. Cremades Sanz-Pastor** (Founding Partner, Cremades y Asociados)
- **Mr. Alec Emmerson** (Independent Arbitrator and Mediator, ADR Management Consultancies)
- **Prof. Franco Ferrari** (Professor of Law, New York University School of Law)

- **Mr. Timothy Martin** (Independent Arbitrator)
- **Ms. Erin Miller Rankin** (Partner, Freshfields Bruckhaus Deringer LLP)
- **Mr. Richard Naimark** (Principal, NaimarkDisputeResolution; former Senior Vice President of AAA-ICDR)
- **Mr. Toby Landau QC** (Counsel and Independent Arbitrator, Essex Court Chambers)
- **Mr. Michael Patchett-Joyce** (Counsel and Independent Arbitrator, Ely Place Chambers)

We are currently reviewing our fee structure so that we hope to put our new SCCA Rules Advisory Committee to good use in the coming weeks.

1.2.2. Young SCCA

We are also in the process of launching a new networking platform for the younger generation interested in arbitration and other forms of ADR. Young SCCA (“YSCCA”) is dedicated to young arbitrators, practitioners, students, and others interested in arbitration under the age of 40. YSCCA will offer dedicated programs such as conferences, workshops and other forms of events. YSCCA will provide members the opportunity to meet and exchange ideas with their peers, but also to mingle with more senior arbitrators, practitioners and academics to benefit from their experience. SCCA will shortly appoint the steering committee, which will include a diverse group of young international practitioners, backed up by a global advisory committee. It is powered by SCCA, but will otherwise run its business mostly independently.

If you are a young arbitrator or practitioner who wants to break into the arbitration market or a law school student eager to get more exposure to arbitration, please visit our website shortly as we will roll out more information in the days and weeks to come. We may also take the liberty to reach out to you about this exciting new group shortly via email.

2. MARKET OBSERVATIONS

There have been some recent developments in the Kingdom and cases related to arbitration that are of interest.

2.1. Recent Developments

In terms of 2019 developments, three events stand out **that have been previously mentioned by our Chairman and CEO**: The Royal Decree issued in January addressing government bodies wishing to arbitrate, the new Government Tender and Procurement Law, and the new Franchise Law, both now allowing for arbitration.

2.1.1. The 2019 Royal Decree (No. 28004)

On the legislative side, Saudi Arabia has already set sail to become a modern and sought-after seat for domestic as well as international arbitration with the introduction of the 2012 Saudi Arbitration Law, which is broadly modelled after the UNCITRAL Model Law, and the 2013 Saudi Enforcement Law.

Royal Decree No. 28004, dated 15 January 2019, reinforces Article 10(2) of the 2012 Saudi Arbitration Law, which essentially states that government bodies can agree to arbitrate their disputes, subject to approval by the Prime Minister. Notably, the Royal Decree specifically addresses government agencies

and state-owned companies doing business with foreign investors. But the breaking news was that once parties have agreed to arbitration, the Royal Decree requires that it must be seated in Saudi Arabia and administered under the auspice of the SCCA or another properly licensed arbitration center.

In sum, Arbitration is and remains optional for government bodies and, in any event, is subject to party-agreement. Further, the Royal Decree demonstrates that the Kingdom has now fully reversed the previous skepticism towards arbitration and solidified its commitment to create an investment-friendly environment for foreign investors. In fact, since its circulation, the SCCA has seen a substantial increase in interest in its services by domestic and international market giants as well as small companies across a wide range of industry sectors doing business with the local government.

2.1.2. New Government Tender and Procurement Law

On 1 August 2019, Saudi Arabia's Cabinet has approved a new Government Tenders & Procurement Law that will apply to all Saudi government projects starting 29 November 2019. And while we will have to wait for the Implementing Regulations to fully appreciate the impact of this new law, we can already say that it is a positive development for the Saudi infrastructure market, as it will lead to greater transparency, predictability and efficiency in the tendering process carried out by the government authorities.

But most importantly for us here today, government entities can now agree to arbitration in their contracts, provided that approval has been granted by the Minister of Finance. This option was not given under the old law and was perceived as a sticking point. Now, parties can appoint expert arbitrators that understand even the most complex construction disputes, leading to a more expedited resolution of the dispute.

2.1.3. New Franchise Law

Last Tuesday, the Cabinet has approved the new Franchise Law establishing a regulatory framework for the relationship between franchisor and franchisee on a basis that promotes the principle of transparency and clarity. The law lays out the rights and obligations, the franchisor's duty to disclose the most important risks, rights and obligations relevant to the franchise opportunities. It also regulates the terms of renewal, termination or assignment of the franchise agreement.

Most notably, Article 25 provides that the parties may now agree to settle their disputes by alternative methods such as arbitration and mediation; so again, another example of the Kingdom's commitment towards ADR.

These legislative developments pave the ground for an investment-friendly environment and exhibit the Kingdom's intention to make arbitration widely acceptable as a means of alternative dispute resolution.

2.2. Case Law

In my final minutes, I will briefly touch upon a few court decisions that are of interest, starting with the question of who is allowed to hear and decide the case.

2.2.1. Female practitioners can sit as Arbitrators

In line with international standards, the 2012 Saudi Arbitration Law does not contain any language that prohibits a woman from serving as an arbitrator. In fact, it does not stipulate any gender requirements for arbitrators at all. All that Article 14 requires is that an arbitrator must (1) be legally competent, (2) be of good conduct and behavior, and (3) hold a degree in Islamic or legal studies. In case of 3 arbitrators it will suffice if the chair meets this last condition.

But the waters had not been tested until May 2016 when the Administrative Court of Appeal in Dammam had to review and confirm the formation of an arbitral tribunal using its powers under Article 15. In that case, one party brought to the court's attention that the other party had selected a female arbitrator. However, the court did not question the legitimacy of appointing a female arbitrator, and went on to approve and confirm the arbitral tribunal as a whole once also the chair was found; a decision that is final and not subject to appeal.

While this decision is not binding on other courts, this is a very positive step for arbitration in the Kingdom. In fact, we are not aware of any more recent decisions contradicting this finding.

2.2.2. The 12-month period under the 2012 Saudi Arbitration Law is not absolute in nature

Article 40 of the 2012 Saudi Arbitration Law provides that unless the parties agree to a timeframe for the arbitration, the award shall be issued within 12 months from the date of commencement. Otherwise, either side may request the competent court to issue an order terminating the arbitration proceeding.

The Court of Appeal in Dammam had to deal with this very question when the Plaintiff during a pending arbitration requested the Court to order the termination of the *ad hoc* arbitration. The Plaintiff argued that 12 months had passed without an arbitral award having been issued. Upon request by the Court, the Arbitral Tribunal explained that a technical expert had to be appointed, and that it was the Plaintiff who had delayed the payment of its share of expert fees. On 16 October 2018, the Court eventually denied Plaintiff's motion to terminate, finding that there was a need to appoint such expert and that the Arbitral Tribunal was not at fault for the delay. But most importantly, it found that the provisions relating to the period of arbitration are just to expedite the resolution of disputes. [Case number 901/ق and 1109/ق 1439H].

The Court took a pragmatic approach in interpreting the Article 40 period, thereby giving the Arbitral Tribunal complete discretion in managing the case. This approach is sensible as it does not elevate Article 40 to a potentially new ground that can jeopardize awards. Its interpretation of Article 40 has also the positive side effect that a party cannot abuse the process by creating a delay and then later file a motion to terminate the arbitration, thereby avoiding its duty to honor the parties' agreement to arbitrate.

On a final note, by agreeing to Institutional Rules it is questionable whether the Article 40 period may even apply. By way of example, the SCCA Rules come with their own set of time frames to which the parties agree by reference in their arbitration agreement.

2.2.3. First enforcement of a foreign award in only 3 months under the 2013 Saudi Enforcement Law

In June of 2016, the Enforcement Court in Riyadh enforced an US\$18.5 million ICC Award rendered in London against a Saudi Arabian data communications service provider. This was the first reported award enforcement pursuant to the then new 2013 Saudi Enforcement Law.

Once transferred from the Grievance Board to the newly established Enforcement Court under the 2013 Saudi Enforcement Law, the latter issued its enforcement order in only 3 months. Given its positive implications, this decision has been praised as one of the most significant developments in arbitration in the Middle East in recent years.

2.2.4. The parties are at liberty to agree to Arbitral Procedures and Institutions

The Court in Riyadh dismissed a case in January of 2013 in which the Plaintiff alleged that the arbitration clause was null and void. The clause provided for the arbitration to be conducted according to the ICC Rules and not in conformity with Saudi Arbitration Law, despite naming Saudi Arabia as the seat. The Plaintiff contended that where this is the case, all provisions of the Saudi law are mandatory and must be applied by the Arbitral Tribunal. In turn, the Respondent requested the dismissal of the case in court for lack of jurisdiction due to the arbitration clause.

The Court accepted Respondent's motion basing its decision on Article 25 of the 2012 Saudi Arbitration Law. It concluded that the parties may agree on the procedure to be adopted by the Arbitral Tribunal, and that they are entitled to select the rules of any ADR or arbitration center in Saudi Arabia or abroad, provided they do not violate Shari'a principles. [Case No. 32328746].

One of the most recent decisions echoing this finding in principle came from the Court of Appeal in Dammam on 6 August 2018. [Case No. 499/Q of 1439H].

2.2.5. The Arbitral Tribunal has discretion in conducting the proceedings and establishing the facts

Article 50(g) of the 2012 Saudi Arbitration Law provides that an award can be set aside if the tribunal fails to observe the conditions required for the award in a manner affecting its substance, or if the award is based on void arbitration proceedings that affect it. The fact that an arbitral tribunal decides to appoint an expert but later determines that such expertise is not required, does not in itself constitute a ground for setting aside an award.

Against that backdrop, the Court of Appeal in Riyadh, in April of 2015, held that the Arbitral Tribunal had the discretion to decide how to conduct the proceedings, and that deciding the case based solely on parties' submissions does not constitute a violation of due process. It also stated that the scope of the mission of the expert appointed by the Arbitral Tribunal falls within its discretion. [Case No. 4151/1/1436].

2.2.6. The Court has no jurisdiction to reexamine the merits

In February of 2014, the Administrative Court of Appeal in Riyadh concluded that it has no jurisdiction to re-examine the substance of the case decided by the Arbitral Tribunal in the underlying arbitration. The Plaintiffs in that case challenged the awards in court on the ground that they were manifestly ill-founded and that evidence submitted to the Arbitral Tribunal was insufficient to establish the case.

In denying the motion, the Court clarified that, based on Article 50 of the 2012 Saudi Arbitration Law, the award can only be set aside if the arbitration agreement is null and void, or where the Arbitral Tribunal did not respect due process and procedural requirements, decided matters beyond the scope of the arbitration agreement, or violated public policy. [Case No. 3389/1434].

The court's findings have been upheld in various other judicial decisions. One of the most recent decisions echoing this finding in principle came again from the same case decided by the Court of Appeal in Dammam on 6 August 2018 (Case No. 499/Q of 1439H).

3. CONCLUSION

In closing, we have seen a tremendous momentum of interest in arbitration in the Kingdom in 2019. Many new legislative efforts have paved the ground for more acceptance of arbitration as an alternative to court litigation. We also note that the Enforcement Courts remained busy in the last 12 months (September 2018 through August 2019) having received 243 enforcement applications for foreign judgments and awards, compared to 273 from September 2017 through August 2018.

And while the above decisions are not binding on other courts, we see some very promising trends and the forming of established practices in line with what one would expect to see from an arbitration-friendly jurisdiction. We also remain actively engaged with the judiciary to come full circle on all efforts to make arbitration a success story and contribute our part to the Kingdom's Vision 2030.

Thank you for your kind attention.
